الأمم المتحدة

E/CN.6/2013/NGO/200

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.: General
10 December 2012
Arabic
Original: English

لجنة وضع المرأة

الدورة السابعة والخمسون

٤-١٥ آذار/مارس ٢٠١٣

متابعة نتائج المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة والدورة الاستثنائية للجمعية العامة المعنونة "المرأة عام ٢٠٠٠: المساواة بين الجنسين، والتنمية والسلام للقرن الحادي والعشرين": تنفيذ الأهداف الاستراتيجية والإجراءات الواجب اتخاذها في مجالات الاهتمام الحاسمة واتخاذ مزيد من الإجراءات والمبادرات

بيان مقدم من الرابطة الدولية لأخوات المحبة، وهي منظمة غير حكومية ذات مركز استشاري لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي

تلقى الأمين العام البيان التالي الذي يجري تعميمه وفقا للفقرتين ٣٦ و ٣٧ من قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ١٩٩٦/٣١.

210113 210113 12-64002 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

البيان

تحمل الرابطة الدولية لأخوات المحبة ٠٠٠ ٩٠ صوت إلى الدورة السابعة والخمسين للجنة وضع المرأة يسألون سؤالا واحدا بسيطا للغاية هو كيف أهملنا نصف سكان العالم على هذا النحو الصارخ؟

فالمنظمة هي حركة عالمية تعمل على تغيير حياة النساء والفتيات في جميع الأطياف الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، والجغرافية. ويشكل ما يقرب من ٠٠٠ ٩٠ امرأة جزءا من هذه الحركة في ما يزيد عن ٠٠٠ ٣ مجتمع في جميع أرجاء العالم. ونطالب جميعا بمعرفة سبب استمرارنا في إجراء المحادثات وعقد المؤتمرات الدولية للتحدث عن مشكلة العنف المرتكب ضد النساء والفتيات دون أن نلمس أي انخفاض هام في معدل وقوعه أو انتشاره.

وقد مضى نحو ٣٠ عاما على انعقاد المؤتمر العالمي الثالث المعني بالمرأة في نيروبي الذي قبل للمرة الأولى وعلى نطاق واسع بأن مسألة العنف ضد النساء والفتيات هي انتهاك لحقوق الإنسان وأنها نُقلت من القطاع الخاص إلى القطاع العام. ومع ذلك، وبعد مضي ثلاثين عاما على المناقشات ووضع السياسات واختبار المبادرات وتبادل أفضل الممارسات، ما زلنا نواجه العنف ذاته القائم على نوع الجنس والمستشري في العالم. وما زلنا نعلم أن امرأة من أصل ثلاثة ستتعرض للعنف في حياتها. وما زلنا نقرأ عن حالات مثل مالالا يوسفزاي. وما زلنا نعيش في عالم يترسخ فيه العنف ضد النساء والفتيات بوصفهن سلاحا من أسلحة الحرب. ونأتي إلى الدورة السابعة والخمسين للجنة لنتساءل عن سبب ذلك.

وتعتقد الرابطة الدولية لأخوات المحبة أننا نطرح هذا السؤال لأننا أدخلنا تعديلات على القوانين، وعلى الجرائم والعقوبات، إلا أننا لم نحدث تغييرات في المجتمع ولا في العلاقات، أو في العوامل الكامنة التي تسمح أصلا بارتكاب هذا العنف. ومعظم النهج المتبعة إزاء العنف ضد المرأة كانت نهجا تصاعدية وليست تنازلية.

والقضاء على العنف ضد النساء والفتيات ليست مسؤولية الدولة فحسب، بل هي أيضا مسؤولية تترتب على كل رجل وامرأة وفتاة وفتى في جميع أنحاء المعمورة. ويجب وضع الوقاية في إطارها السليم وتحديدها من الناحية الثقافية، وجعلها تراعي خصوصيات كل مجتمع. ونحن بحاجة إلى كلا النهجين، التنازلي الذي اتبعناه من خلال تطبيق الاتفاقيات والقوانين الدولية، والتصاعدي الذي يمكن القول بأننا لم نتبعه، وهو يتجسد في المشاركة والتغيير المجديين للمجتمع.

وباعتبارها صوت المرأة على المستوى العالمي، تقدم الرابطة الدولية لأخوات المحبة الأفكار والآراء والخبرات التالية المستمدة من أولئك ”الذين عاشوا المحنة“، والذين تحدثوا

عما يعنيه العنف ضد النساء والفتيات على مستوى القواعد الشعبية في المجتمعات المحلية في جميع أنحاء العالم:

١ - "**عندما نعالج مشاكل مثل تلك الواردة في قرار مجلس الأمن رقم ١٣٢٥ (٢٠٠٠) بشأن أثر النزاع المسلح على المرأة، والاتجار بالبشر، والربيع العربي، واختيار نوع الجنس، والعنف المنزلي، وتشويه الأعضاء التناسلية للإناث، وجريمة الشرف، وصحة الأم، والاغتصاب، والتحرش، والطفلة، والملاريا والسل والإيدز، والمساواة في الأجر، والزواج القسري**: ينبغي أن نضع في اعتبارنا أنها جميعا تندرج تحت مظلة العنف ضد المرأة. وينبغي لنا ألا ننظر في هذه المسائل بصورة منفردة. بل باعتبارها أجزاء من المشكلة الأكبر وهي العنف ضد المرأة. وبالتركيز على المشكلة بنطاقها الأوسع، سنكفل وضع كل أشكال العنف ضد المرأة في المقدمة عوضا عن الاكتفاء بتلك الأشكال التي تلقى عليها الأضواء العامة بصورة مؤقتة.

٢ - "**ولا نسخر الموارد للتأكد من أن هؤلاء النساء يشعرن بالأمان. وأعتقد أننا نحتاج في هذا المجال إلى ممارسة الضغط على حكومتنا لتقول إنه مورد هام لا نستطيع الاستغناء عنه ببساطة**" (المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية): والافتقار إلى الموارد، ولا سيما المالية منها، يشكل عائقا أمام الجميع يحول دون التصدي للعنف ضد النساء والفتيات. والاستثمار في الوقاية هو أكثر جدوى من حيث التكلفة من الانتظار إلى أن يرتكب العنف. ومع أننا لن نعرف أبدا التكلفة الحقيقية للعنف الذي يمارس ضد النساء والفتيات، فإن التقديرات تفترض بالبلايين (في جميع أرجاء العالم).

٣ - "**وتقع حوادث العنف ضد النساء والفتيات في بلدي أيضا. وفي بلدتي وركني**" (المملكة المتحدة): ولا تدرك المجتمعات المحلية العنف الذي يحدث في فنائها. فالعنف ضد النساء والفتيات يرتكب في كل مجتمع، إنما بأشكال مختلفة ودرجات متباينة.

٤ - "**ونحن بحاجة الآن إلى إخبار الشابات في المجتمعات المحلية بما يتعين لهن القيام به عندما يدركن وجود علاقات تنطوي على عنف منزلي وأن مسؤوليتنا كأفراد تملي علينا المشاركة وتقديم المساعدة إلى الضحايا للخروج من هذه المحنة**" (أستراليا): وما يزال العنف ضد النساء والفتيات محصورا في الغالب الأعم في "المجال الخاص"، الأمر الذي لا يجعله بمنأى عن الدولة فحسب، إنما أيضا عن أفراد المجتمع المحلي الآخرين الذين يضطلعون بمسؤولية اتخاذ إجراء وقطع التزام بذلك. وينبغي للجميع أن يشاركوا في العمل لنشهد التغير الفاصل واللازم للقضاء حقا على العنف القائم على أساس نوع الجنس.

٥ - "**وإلقاء اللوم في هذه القضية على جهات مجهولة يطمس المشكلة الحقيقية. وهذا فخ خطير**" (الولايات المتحدة الأمريكية): ففي أحيان كثيرة، يكون من الأسهل معالجة الجوانب السطحية للعنف، بدلا من التعمق فيه ومواجهة الحقائق المرة بسبب استمرار ارتكاب العنف ضد النساء والفتيات بهذه المستويات المرضية.

٦ - "**ومن المتوقع أن تكون المرأة مطيعة وخاضعة للرجل**" (جزر سليمان): ففي العديد من المجتمعات المحلية، لا تزال الأدوار التقليدية للجنسين سائدة في الحياة اليومية، وهي أدوار تقمع النساء وتسمح للعنف بالازدهار.

٧ - "**ولا نستطيع العمل بمفردنا، ولا يمكننا العمل مع النساء والفتيات فحسب. بل علينا أن نعمل مع الرجال والفتيان لأننا نمثل جميعا مجتمعا واحدا**" (بابوا غينيا الجديدة): ولكي تنتقل المجتمعات بأسرها من القول إلى الفعل، يتوجب عليها أن تعمل معا لإحداث تغيير مستدام.

ولكي نحقق التغيير، لا بد لنا من اتباع نموذج الرابطة الدولية لأخوات المحبة القائم على: التعليم والتمكين وإيجاد الفرص وفقا لما أعرب عنه في البيانات التالية: ''توجد طريقة واحدة لا غير لوقف العنف ضد المرأة ألا وهي تثقيف المجتمع ككل'' (السلفادور)؛ و ''من خلال التثقيف نستطيع اتخاذ قرارات لتغيير حياتنا'' (رواندا)؛ و ''نحن نعرف حقوقنا وهذا ما يجعل الرجال أقل قوة'' (السنغال)؛ و ''من واجبنا أن نتوجه إلى المجتمع ونحث هؤلاء النساء اللاتي يلتزمن الصمت ولا حول ولا قوة لهن، ولا يمكن لهن الاطلاع على المعلومات على الاستجابة'' (غامبيا).

ومع تردد أصداء هذه الآراء في الكواليس، تهيب الرابطة الدولية لأخوات المحبة بالحكومات ومؤسسات المجتمع المدني وسائر أعضاء المجتمع بأن يقوموا حقا بالإصغاء لذلك وإحداث التغيير، مع الأخذ بالتوصيات التالية:

- تحديد الأولويات وتوفير الموارد الملائمة للسياسات والبرامج والمبادرات التي يمثل التعليم والتمكين صلبها، وإنها لا تشمل الضحايا أو الناجين أو الجناة فحسب، بل كذلك جميع الرجال والنساء والفتيان والفتيات باعتبارهم أفراد مجتمع خاضعين للمساءلة؛
- والاعتراف بأن التصدي لظاهرة العنف المستشري ضد النساء والفتيات معا من القمة إلى القاعدة (عن طريق التشريعات ونظم العدالة) ومن القاعدة إلى القمة (من خلال مشاركة وكسب المجتمع بأسره) سيتيح المجال في نهاية المطاف ''لتحقيق التسوية'' ومشاهدة حدوث تغيير هادف ودائم

- وإضفاء الطابع المؤسسي على مسؤوليات والتزامات الدول وأفراد المجتمع المتمثلة في معالجة الأسباب الجذرية للعنف ضد النساء والفتيات معالجة فعالة؛
- وضمان عدم تصنيف العنف ضد النساء والفتيات بأنه مسألة ''خاصة''، وبالتالي خارج متناول يد الدولة و/أو المجتمع المحلي؛
- وكفالة أن تصبح الإجراءات المتخذة للقضاء على العنف المرتكب ضد النساء والفتيات – والتي تركز على الوقاية أو التسوية، إجراءات قائمة على النظم وشاملة وليست منبثقة عن المشاريع ورأسية؛
- وإنهاء أي وكل نهج أو أنشطة أو سياسات ترسخ التمييز بين الضحية والمنقذ وتكفل اتخاذ نهج هادفة ومحترمة وقائمة على أساس حقوق الإنسان للقضاء على العنف ضد النساء والفتيات.

وفي الدورة السادسة والخمسين للجنة وضع المرأة المعقودة في عام ٢٠١٢، أقامت الرابطة الدولية لأخوات المحبة شراكة مع الرابطة العالمية للمرشدات وفتيات الكشافة وجمعية الشابات المسيحية العالمية لوضع قائمة بالإجراءات ذات الأولوية للحكومات. ونذكر الحاضرين هنا بما يلي:

- إدراك أن النساء والفتيات لا يشكلن فئة متجانسة وأنهن يتعرضن للعنف بطرق مختلفة قائمة على الأطر والخلفيات الجغرافية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، والاستجابة لذلك؛
- والاستثمار في الوقاية الأولية من العنف الذي يرتكب ضد الفتيات والشابات عبر تزويد جميع الشباب، فتيات وفتية على السواء، بالأدوات التي تكفل الإقرار بالعنف، والتفاوض بشأن علاقات صحية قائمة على الاحترام، وإدراك أن لكل فرد الحق في حياة خالية من العنف؛
- والقيام، بالشراكة مع الفتيات والشابات وأفراد المجتمع المدني، بضمان مواءمة البرامج والخدمات على السواء مع نوع الجنس والسن، ولا سيما في توفير الإمكانية للحصول على أماكن آمنة مؤاتية للفتيات؛
- وتعزيز الأطر القانونية ونظم العدالة لكي تلبي الاحتياجات الفريدة للفتيات والنساء، والقيام، عند الاقتضاء، بسن وإنفاذ قوانين جديدة تهدف إلى منع جميع حالات العنف التي ترتكب ضد الفتيات والشابات والمعاقبة عليها؛

- وكفالة تطبيق نظم قوية لجمع البيانات وتحليلها والتصرف بناء على بيانات بشأن العنف المرتكب ضد الفتيات والشابات؛
- ووضع وتنفيذ خطط عمل وطنية شاملة وطويلة الأجل تمول تمويلا كافيا للقضاء على العنف ضد النساء والفتيات، التي تولي اهتماما خاصا للفتيات والشابات وتوضع بالتشاور معهن؛
- والاستثمار في تعليم وتدريب للفتيات والفتيان والبالغات والبالغين يسهل الحصول عليهما ويمكن قبولهما ويتوافران ويتسمان بنوعية جيدة على المستويين الرسمي وغير الرسمي معا، وإضفاء الأولوية عليهما بوصفهما عنصرين أساسيين لتحقيق المساواة بين الجنسين والقضاء على العنف ضد الفتيات والشابات.